ستة شهداء

وذكرت مصادر في غزة ان طائرة مسيرة للاحتلال قصفت مجموعة من المواطنين قرب محطة الحلو الواقعة بداية شمال القطاع، ما أدى لاستشهاد ثلاثة مواطنين. كما استشهد مواطنان، وأصيب 4 آخرون، إثر قصف نفذته طائرة مسيرة تابعة للاحتلال استهدف تجمعا للمواطنين قرب مدرسة دار الأرقم في حي الشيخ رضوان شمال غرب مدينة غزة. وأعلنت مصادر طبية استشهاد الشاب هشام خالد حمد من رفح؛ متأثرا بإصابته في قصف للاحتلال قبل عام.

وشنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة طالت 22 مواطنا على الأقل من الضفة بينهم خمس مواطنات هن: جميلة أبو دحو، وجميلة كنعان وميسر الفقيه وفاتن حنايشة وعطاف بدر، إضافة إلى الصحفي حسن عبد الجواد.

وأكد نادي الأسير أن النساء يواجهن استهدافا متصاعدا عبر حملات الاعتقال المتواصلة، بما يشمل الاعتقال كرهائن، والاقتحامات الليلية للمنازل، وأساليب التحقيق القاسية، إلى جانب تصاعد حالات الاعتقال على خلفية ما يدعيه الاحتلال من «التحريض» عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في مؤشر على تصعيد خطير يستخدم فيه اعتقال النساء وسيلة للضغط والعقاب الجماعي، حيث ارتفع عدد الأسيرات في سجون الاحتلال إلى (99) أسيرة. كما ارتفع عدد الصحفيين المعتقلين إلى (42) صحفيا وصحفية، بينهم اثنان رهن الإخفاء القسري.

كما اعتقلت شرطة الاحتلال، صباح أمس، 43 عاملا من الضفة المحتلة بذريعة عدم حيازتهم على «تصاريح» في موقع بناء شرق تل أبيب.

واقتحمت قوات الاحتلال الحي الشرقي من مدينة جنين وداهمت عدة منازل وفتشتها، وحولت منزلا لمركز تحقيق ميداني، حيث احتجزت عدة شبان لعدة ساعات وأجرت تحقيقا ميدانيا معهم قبل انسحابها والإفراج عنهم.

واعتدت قوات الاحتلال على مشيعي جنازة الشاب حسين عيسى عند باب الأسباط في القدس المحتلة، واحتجزت عددا من المواطنين داخل أحد المنازل في بلدة سبسطية شمال غرب نابلس، وأخطرت بهدم ثلاثة مساكن في قرية سوسيا جنوب الخليل، وأغلقت مداخل قريتي مراح رباح والمنشية بالبوابات الحديدية، وهي المداخل الوحيدة لقرى ريف جنوب بيت لحم باتجاه مركز المدينة، كما أغلقت كافة مداخل بلدة سنجل شمال رام الله.

ووثقت بلدية كفر راعي إقامة الاحتلال لبؤرة استيطانية في منطقة القرين، شمال البلدة الواقعة جنوب جنين.

وأكد رئيس بلدية البلدية، لؤي الشيخ إبراهيم لـ»الحياة الجديدة» أن الاحتلال لم يعلن إقامة البؤرة، في جبل أبو الشوارب، لكن طواقم البلدية كشفت عنها، أمس الأربعاء. وحسب الشيخ إبراهيم، فإن البؤرة مقامة على تخوم أراضي البلدة، المصنفة (ب)، لكن المصادرة في منطقة (ج)، وقريبة من مستوطنة «دوتان».

وبين أن المجلس رصد خيمة كبيرة أقامها الاحتلال، إلى جانب خيمة أخرى كان مستوطنون ينصبونها، إضافة إلى آثار تجريف، ووجود مركبة دفع رباعي صغيرة في المكان.

وتمتد المساحة المهددة بأكثر من 150 دونما مملوكة لمواطنين من عائلة أبو الشوارب، وتبعد قرابة 4 كيلو مترات من مركز البلدة.

كما أقام مستوطنون، بؤرة جديدة قرب تجمع «المهتوش» البدوي المحاذي لمنطقة الخان الاحمر شرق القدس.

وفي محافظة رام الله والبيرة نصب مستوطنون عددا من «الكرفانات» قرب منازل المواطنين على قمة جبل الراس في قرية أم صفا، واستولوا على منزل في بلدة عطارة، وجرفوا أراضي في قرية كفر نعمة، وأغلقوا طرقا وخطوا شعارات عنصرية في واد سعير قرب الخليل، واقتحموا المسجد الأقصى المبارك، وأدوا طقوسا تلمودية في باحاته.

مصطفى يتسلم

التقييمية لواقع السلطة القضائية الفلسطينية، والتي أعدتها الخبيرة الدولية مونيكا ريسبو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/ سواسية 3، وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لمساندة الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون (EUPOL COPPS).

وأكد رئيس الوزراء دعم الحكومة الكامل لجهود مجلس القضاء الأعلى، وحرصها على تعزيز قدرته على أداء مهامه واستكمال مسيرة تطوير قطاع العدالة.

نبيل فهمي

بحضور عدد من الأمناء العامين المساعدين ومسؤولي الأمانة العامة.

وعقب مراسم التسليم والتسلم، اطلع فهمي على إحاطات قدمها مسؤولو الأمانة العامة بشأن أبرز المستجدات في الملفات السياسية، كما عقد اجتماعا مع الأمناء العامين المساعدين لبحث أولويات المرحلة المقبلة وآليات العمل في مختلف قطاعات الجامعة.

ووقع الأمين العام الجديد أولى مراسلاته الرسمية الموجهة إلى قادة الدول العربية، معربا عن شكره وتقديره للثقة التي أولوه إياها. كما وجه رسائل إلى وزراء الخارجية العرب تضمنت تقييما للأوضاع العربية الراهنة، إلى جانب مقترحات تهدف إلى تعزيز دور جامعة الدول العربية، وتطوير أدائها، وتمكينها من مواجهة التحديات الراهنة، فضلا عن دعم جهود التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي.

الشيخ يبحث

والعدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا.

وثمن الشيخ خلال اللقاء، الذي حضره المستشار السياسي بالممثلية اليابانية يوسوكي تابوشي، ومساعد مساعد وزير الخارجية لشؤون إعمار غزة يوكا وتنابي، بالإضافة لمستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي، ورئيسة ديوان نائب الرئيس آية المحيسن، مواقف دولة اليابان، ودعمها المتواصل لشعبنا الفلسطيني.

وأعرب عن شكره للمساهمات التي تقدمها اليابان في المجالات الإنسانية والتنموية، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها شعبنا، مستعرضا آخر المستجدات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي.

وتطرق إلى استمرار عدوان الاحتلال على قطاع غزة، وتصاعد انتهاكاته واعتداءات المستوطنين في الضفة، إلى جانب استمرار احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة، وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على الأوضاع المالية والاقتصادية، وقدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها الأساسية.

من جانبه، أكد تاكيشي أوكوبو، استمرار موقف بلاده الداعم للقضية الفلسطينية، وحرص اليابان على مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، بما يسهم في تعزيز صموده وتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

وجدد التزام بلاده بمساندة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، ودعم مساعي إعادة إعمار قطاع غزة، وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

وبحث الشيخ، خلال اجتماع اقتصادي موسع مع رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية الفلسطينية، ورؤساء الغرف التجارية بالمحافظات الشمالية، تداعيات الأزمة الاقتصادية المتفاقمة على حياة المواطنين، والسبل الكفيلة بالتخفيف من آثارها وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك بحضور وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، ورئيس هيئة الشؤون المدنية أيمن قنديل، ووكيل وزارة المالية مجدي الحسن، ونائب محافظ سلطة النقد محمد مناصرة، ومستشار نائب الرئيس ياسر أبو بكر، بالإضافة لرؤساء الغرف التجارية في القدس، ورام الله والبيرة، والخليل، وشمال وجنوب الخليل، وقلقيلية، وطولكرم، وجنين، وأريحا، وبيت لحم، وسلفيت، وطوباس.

وأكد الشيخ خلال اللقاء، أن القيادة تتابع بشكل يومي تداعيات الأزمة الاقتصادية، وتعمل على تسخير كل الإمكانيات المتاحة للتخفيف من آثارها على المواطنين، مشددا على أن حماية صمود أبناء شعبنا والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني يمثلان أولوية وطنية في هذه المرحلة الدقيقة.

وأشار إلى أن مواجهة التحديات الراهنة تتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، داعيا إلى توحيد الجهود للحفاظ على استمرارية عمل المنشآت الاقتصادية، وحماية فرص العمل، ودعم القطاعات الإنتاجية، بما يعزز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود في وجه التحديات.

واستمع الشيخ إلى مداخلات رؤساء الغرف التجارية، الذين عرضوا أبرز التحديات التي تواجه الأسواق الفلسطينية، وانعكاسات الأزمة على الحركة التجارية والاستثمارية، مؤكدين أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي، بما يخفف من الأعباء الواقعة على المواطنين.

واستعرض المجتمعون الواقع الاقتصادي الراهن في ظل استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف الاقتصاد الفلسطيني، وفي مقدمتها احتجاز أموال المقاصة، وأزمة فائض السيولة لعملة الشيكل، وما ترتب على ذلك من تراجع النشاط التجاري والإنتاجي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الأعباء المعيشية على المواطنين، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الكنيست يقر

من فيما تغيب أعضاء «يهدوت هتوراة» عن التصويت، رغم التقارير عن تفاهمات مزعومة مع كتل عربية مقابل عدم عرقلة تشريعات تهم الأحزاب الحريدية، وعلى رأسها «قانون أساس: دراسة التوراة».

ويعد إقرار القانون بالقراءة التمهيدية مرحلة أولى فقط في مسار التشريع، إذ ستنقل الصيغة إلى لجنة الكنيست لتحديد اللجنة التي ستبحثها، قبل أن تحتاج إلى اجتياز القراءة الأولى ثم القراءتين الثانية والثالثة حتى تصبح قانونا نافذا.

ووفقا لموقع «عرب 48»، يقترح القانون، الذي قدمه عضو الكنيست تسفيكا فوغل من حزب «عوتسما يهوديت»، تقييد استخدام أنظمة الصوت في دور العبادة، غير أن النقاش الإسرائيلي حوله، منذ طرح بصيغ مختلفة خلال السنوات الماضية، ارتبط أساسا بالأذان ومكبرات الصوت في المساجد، في استهداف للجمهور العربي، ويمس بحرية العبادة.

ورحب وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بإقرار المشروع، وقال مبررا دعمه إن «سنوات طويلة من الانفلات كانت قائمة»، وأضاف أن «الحوكمة تبدأ من الضجيج؛ في رهط والقرى غير المعترف بها أيضا هناك أشخاص يعانون من ذلك، وأطفال يعانون من هذه الأصوات». وتابع: «هذه قوانين مهمة جدا، لم تسن طوال ثلاثين عاما. نحن هنا لنحافظ على الحقوق وعلى الحوكمة».

وقال فوغل، مقدم مشروع القانون، إن «الأمر لا يتعلق بقضية سياسية»، مضيفا: «لا يجوز لنا أن نتاجر بصحة الجمهور وبجودة حياته وأمنه. لا يوجد شخص أو مؤسسة معفون من واجب الحفاظ على البيئة وقوانين الضجيج. وكما يطبق القانون على قاعات الأفراح والمصالح الخاصة والمصانع ودور العبادة من كل نوع، علينا تطبيقه بصورة متساوية هنا أيضا».

وينص «مشروع القانون» على منع إقامة أو تشغيل منظومة مكبرات صوت في المساجد من دون الحصول على تصريح مسبق، في صيغة تقوم على مبدأ «الحظر كقاعدة عامة والتصريح كاستثناء»، بحيث لا يسمح باستخدام مكبرات الصوت إلا بعد فحص معايير تتعلق بشدة الصوت، ووسائل الحد منه، وموقع المسجد، وقربه من المناطق السكنية، وتأثيره على السكان في محيطه.

ويمنح المقترح الشرطة الاسرائيلية صلاحيات واسعة للإنفاذ، تشمل مطالبة المسؤولين عن المسجد بوقف استخدام مكبرات الصوت فورا عند الاشتباه بمخالفة شروط التصريح، ومصادرة منظومة الصوت إذا استمر استخدامها خلافا للشروط.

كما يفرض غرامة تصل إلى 50 ألف شيقل على إقامة أو تشغيل منظومة مكبرات صوت من دون تصريح، وغرامة قدرها 10 آلاف شيقل في حال مخالفة شروط التصريح الممنوح.

ويؤكد معارضو «القانون» أن أدوات قانونية قائمة تتيح التعامل مع مخالفات الضجيج، وأن دفع تشريع خاص في هذا السياق يهدف إلى استهداف المساجد والأذان، لا إلى معالجة قضية بيئية أو مدنية عامة. كما حذرت مواقف قانونية وسياسية سابقة من أن أي استثناء محتمل لدور عبادة يهودية من القيود سيجعل القانون تمييزيا من الناحيتين القانونية والجماهيرية.

وقال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح إن مصادقة الكنيست، على مشروع القانون تمثل جريمة تشريعية وعنصرية وانتهاكا صارخا لحرية العبادة والمعتقدات وعدوانا مباشرا على الحقوق الدينية التي كفلها القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا التشريع يكشف الطبيعة الحقيقية لدولة الاحتلال كنظام فصل عنصري يوظف أدواته القانونية لفرض الاضطهاد الديني والثقافي، ويشكل إهانة للمقدسات الإسلامية وإرهابا تشريعيا يستهدف طمس الهوية العربية الفلسطينية وتقويض قيم التعددية والتسامح.

وأكد أن استهداف الأذان يمثل تصعيدا خطيرا يتعارض مع القانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان داعيا المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التحرك الفوري لوقف هذه السياسات العنصرية ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المتواصلة واعلان دولة الاحتلال دولة فصل وتميز عنصري.

«الوطني» و«الخارجية»

إغاثة بل هيئة أممية أنشئت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتمثل الشاهد القانوني والتاريخي على نكبة شعبنا الفلسطيني ودموية عصابات الاحتلال وتجسد الالتزام الدولي بحقوق اللاجئين إلى حين تنفيذ حقهم في العودة والتعويض وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 194.

وأضاف أن استهداف الأونروا يهدف إلى شطب الصفة القانونية للاجئين الفلسطينيين وإسقاط الشاهد الأممي على جريمة التهجير القسري وتبرئة الاحتلال من مسؤوليته التاريخية في مخالفة صريحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأشار إلى أن هذه التصريحات تنسجم مع الإجراءات العنصرية التي تنفذها حكومة اليمين الاستيطاني من استهداف وقتل موظفي الأونروا، ومنع دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتدمير منشآت الوكالة والاستيلاء على مقرها في حي الشيخ جراح في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وشدد فتوح على أن إنهاء قضية اللاجئين لن يكون عبر تصفية الأونروا أو إنهاء ولايتها وإنما بإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم والحصول على التعويض، باعتبارها حقوقا ثابتة لا تسقط بالتقادم ولا يمكن الالتفاف عليها بأي مشاريع أو تصريحات سياسية.

من جانبها، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين أهمية دور «الأونروا» في حماية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وفي التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمساعدة الطارئة بما يعزز اعتماد اللاجئين على أنفسهم والحفاظ على كرامتهم في أماكن تواجدهم كافة، بما في ذلك قطاع غزة، وسائر الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي مخيمات اللجوء في دول الجوار المضيفة.

وأشارت إلى أن الأونروا تأسست بقرار دولي وبولاية واضحة، وان عملها مرحب به في دولة فلسطين، ودعتها لاستكمال اعمالها في الأرض الفلسطينية، باعتبارها شريان حياة، وغير قابلة للاستبدال، وعامل استقرار.

وعبرت «الخارجية» عن رفضها لأي تصريحات للانتقاص من دور الأونروا دون إنهاء جذور المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون والشعب الفلسطيني، المتمثلة في انهاء الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي طويل الأمد، وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقوق اللاجئين استنادا للقرار 194.

كما رفضت كل المصطلحات التي تحاول تفتيت الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينية، كمصطلح «غزة الجديدة» التي تحاول عزل قطاع غزة عن فضائه الطبيعي، أو مصطلح «شعب غزة» مشددة على أن شعبنا الفلسطيني شعب واحد في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، والشتات وفي كافة أماكن تواجده، وان قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين المحتلة.

وذكرت بأن دولة فلسطين قد رحبت بخطة الرئيس ترامب وقرار مجلس الأمن رقم 2803، كما رحبت بإنشاء اللجنة الادارية الفلسطينية الانتقالية التي تنسق أعمالها مع السيد ملادينوف ومكتب الارتباط للحكومة الفلسطينية.

وشددت على أن الحقوق لا يمكن استبدالها بالمساعدات الإنسانية، وان السيادة والولاية على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي للشعب الفلسطيني، وقيادته، مثمنة الدعم الدولي الثابت للأونروا ولولايتها المتجددة ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ودعت «الخارجية» جميع الدول والمؤسسات والكيانات لاحترام ولاية الأونروا وامتيازاتها وحصاناتها بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي تنص على وجوب حماية الوكالة الأممية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واحترام حرمة مبانيها بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة.

سلطة الأراضي

من ممارسة أعمالها بشكل كامل في قطاع غزة، ستقوم بالتدقيق والمراجعة الدقيقة لكافة البيانات والمعاملات العقارية، وستعتبر أي تصرف لا يتطابق مع سجلاتها الرسمية باطلا وغير قانوني، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وشددت على أن جميع الأراضي العامة في المحافظات الجنوبية تعتبر أملاكا تابعة للدولة الفلسطينية، ولا يجوز لأي جهة كانت التصرف بها أو نقل ملكيتها بأي شكل من الأشكال، إلا وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، وأن أي إجراء يتخذ خلافا لذلك يعتبر لاغيا ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وتتحمل الجهات المخالفة كامل المسؤولية القانونية.

ونوهت الى البيان الصادر عن الحكومة بتاريخ 23/12/2025 في جلسة مجلس الوزراء رقم 91 والتي حذرت من خلاله من اي تلاعب بسجلات الأراضي والملكيات.

من جانب آخر، وفي إطار جهودها المتواصلة لتطوير منظومة العمل ورفع كفاءة إنجاز مشاريع التسوية والتسجيل، أعلنت سلطة الأراضي عن إنجاز أعمال التسوية والتسجيل على مساحة تبلغ 35 ألف دونم في المحافظات الشمالية، وذلك من خلال توظيف التقنيات الحديثة والمنهجيات الفنية المتقدمة، بما يعكس التزامها بتحديث آليات العمل وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وأكدت أن هذا الإنجاز يشكل خطوة نوعية في تطوير أعمال المساحة والتسجيل، حيث أسهم اعتماد هذه التقنيات في تسريع إجراءات العمل الميداني والمكتبي، ورفع مستوى الدقة والكفاءة، بما ينعكس إيجابا على جودة المخرجات وتسريع إنجاز معاملات المواطنين.

وأوضحت أن الكوادر الفنية تمكنت من إنجاز وتعليق 66 حوضا دفعة واحدة، في سابقة تعكس مستوى التطور الذي تشهده منظومة العمل الفنية، وقدرة الطواقم المتخصصة على توظيف التقنيات الحديثة بكفاءة عالية لتحقيق نتائج نوعية وفق أفضل الممارسات المهنية.

وأضافت أن هذه التجربة تمثل نموذجا متقدما سيتم البناء عليه وتعميمه في مراحل العمل المقبلة، ولا سيما في المناطق والأحواض البعيدة، بما يسهم في اختصار الزمن اللازم لإنجاز مشاريع التسوية والتسجيل، وتعزيز كفاءة إدارة الأراضي، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية في إدارة الملكيات العقارية.

وتقديرا للجهود الاستثنائية التي أسهمت في تحقيق هذا الإنجاز، كرمت سلطة الأراضي الكوادر الفنية والإدارية والقائمين على تنفيذ المشروع، تثمينا لتميزهم وإخلاصهم في أداء مهامهم، ولدورهم المحوري في إنجاح هذه التجربة وتحقيق نتائج تعكس مستوى الاحترافية الذي تتمتع به كوادر المؤسسة.

وفي كلمته خلال حفل التكريم، أكد رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي أن هذا الإنجاز يجسد رؤية سلطة الأراضي في تحديث بيئة العمل والارتقاء بمنظومة التسوية والتسجيل، مشيرا إلى أن الاستثمار في التقنيات الحديثة، إلى جانب الاستثمار في الكفاءات الوطنية، يشكلان ركيزتين أساسيتين لتطوير قطاع الأراضي. وأضاف أن ما تحقق هو ثمرة عمل جماعي مخلص، ويؤكد قدرة كوادر سلطة الأراضي على إنجاز المهام بكفاءة واقتدار رغم مختلف التحديات، واصفا ما تحقق بأنه «إنجاز وطني يعكس تميز المؤسسة وكفاءة كوادرها».

من جانبه، أشاد نائب رئيس سلطة الأراضي الأستاذ سامر عودي بالجهود الكبيرة التي بذلتها الطواقم الفنية والإدارية، مؤكدا أن هذا الإنجاز يمثل محطة مهمة في مسيرة التطوير المؤسسي، ويعزز استمرار العمل بوتيرة متسارعة خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لسلطة الأراضي، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وحماية الحقوق العقارية وفق أعلى المعايير المهنية والفنية.

كاتس: الجيش

مراسم تأبينية لجنود الاحتلال الذي قتلوا في الحرب مع لبنان في العام 2006: «سيبقى الجيش الإسرائيلي في المناطق الأمنية في لبنان وسوريا وغزة حتى إشعار آخر، من أجل حماية سكاننا وبلداتنا من العناصر الجهادية».

وشدد كاتس: «لن ننسحب من المناطق الأمنية».

وحذر كاتس طهران مجددا من أنها ستتعرض «بكل قوة لضربات في حال هاجمت القوات الإسرائيلية» التي تقاتل في لبنان.

الولايات المتحدة

العلم الأميركي، على أرض القدس من خلال إنشاء مجمع جديد ودائم للسفارة، سيكون المقر الرئيسي لأنشطتنا الدبلوماسية هنا في إسرائيل».

وستبنى السفارة الأميركية الدائمة في مجمع «اللنبي» جنوب القدس.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر إن اتفاق بناء السفارة الأميركية الدائمة في القدس يؤكد «التحالف الوثيق» بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وأضاف خلال مراسم التوقيع «إن القرار التاريخي الذي اتخذه الرئيس ترامب عام 2017 بنقل السفارة إلى القدس أعاد الأمور إلى نصابها» حسب قوله.

ورأى ساعر أن «اليوم، ومع الاتفاق على البدء في بناء مجمع دائم للسفارة، يصبح ذلك القرار راسخا وأكثر استدامة».

وفي منشور منفصل على منصة «إكس»، قال هاكابي: «مثلما أن الولايات المتحدة تمثل أهمية كبيرة لإسرائيل، فإن إسرائيل أيضا تمثل أهمية كبيرة للولايات المتحدة ولمصالحها في المنطقة».

الرئاسة تحذر

فيها القدس الشرقية، غير شرعية وباطلة بموجب القانون الدولي، وتعد انتهاكا فاضحا لقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334، ولن تمنح الاحتلال أي حقوق أو سيادة على الأرض الفلسطينية، ولن تغير الوضع القانوني والتاريخي للأراضي المحتلة.

وحملت الرئاسة، حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة لاستمرار سياساتها الاستيطانية والعدوانية، وعن أي تصعيد قد تشهده المنطقة نتيجة إصرارها على تحدي الشرعية الدولية، مطالبة المجتمع الدولي، وفي مقدمته الإدارة الأميركية، بالتحرك الفوري واتخاذ إجراءات رادعة وملموسة لإجبار حكومة الاحتلال على وقف جميع أنشطتها الاستيطانية، وإلزامها احترام القانون الدولي.

وأكدت أن شعبنا الفلسطيني سيبقى ثابتا على أرضه ومدافعا عن حقوقه الوطنية المشروعة، وأن الاحتلال والاستيطان إلى زوال، وأن تجسيد استقلال الدولة الفلسطينية ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، سيبقى الخيار الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر